عن الايات الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم فكانوا مصيبين بذلك
لقدرة فعل الخير الذي هو صرف النظر الى الايات الى ايديها صلى الله عليه
وسلم **قوله** واذا كانت الاستطاعة عرضا نابه بالتعبير بالاستطاعة وكونها
عرضا على ان الكلام منا ومن المعتزلة في القدرة الحادثة لا القديمة **قوله** ولا لزوم
وقوع الفعل للاستطاعة قبل لا يخفى ان من لا يقول بتاثير القدرة الحادثة
كالاشعري لا يدخل عنده للاستطاعة في وجود الفعل حتى يستحيل بدونها
نعم ينتقض هذا الزاما للقائلين بتاثير القدرة اعني المعتزلة لما مر من استحالة
بقاء الاعراض ويدفع النقض بقدرة الله تعالى اذ ليست من قبيل الاعراض
بل هي قديمة باقية مخالفة في الماهية للقدرة الحادثة وفي قوله لو سلم
اشارة الى ان على استحالة بقاء الاعراض منعا وكيف ان يعول بل للاستطاعة
دخل عند من لا يقول بتاثير القدرة الحادثة ايضا لتوقف وجود الفعل على
مقارنتها له توقف المشروط على شرطه **قوله** فلا نزاع في امكان تجدد الامثال
عقب الزوال اي بان تتعدم القدرة ويحدث مثلها فيكون لها بقاء تجدد الامثال
على الاستمرار الحال الفعل كما في العلم ونحوه من الامور التي لا نزاع في جواز بقائها
على متعلقاتها **قوله** واما اذا جعلوها اي واما اذا جعلهم القدرة التي بها الفعل
هي المثل المتجدد المقارن اي لا السابق كما تفيده صيغة الحصر فقد اعترفتم
بانحصار القدرة التي بها الفعل في المقارنة دون السابقة واعلم ان كلام الشارح
ههنا وقال في شرح المقاصد يحصل منه ان الاشعري وغيره من اهل السنة لا يدعون
نفي المثل السابق على الفعل بل ان الفعل حاصل بالمقارن دون السابق وعبارة المواقف
تنافي ذلك فانه قال الشيخ القدرة مع الفعل فلا توجد قبله اي فضلا عن تعلقها به
وكلام الشارح بهذا الاعتبار محل بحث لكن الوجدان يؤيد القول بوجود مثل
سابق وقد يستظهر في كلامنا البدر الدماميني في تحرير جمع الجوامع القول في ذلك
فليراجعه من اراده **قوله** واما ما يقال اي جوابا عن السؤال بدل الجواب السابق

وقوله

وقوله فيه نظر جواب اما **قوله** لاستحالة ذلك اي لانه يستحيل على الاعراض
ان لحدث بها معنى لانه قيام عرض بعرض وهو ممتنع وامترض هذا بان الممتنع
انما هو الوصف الوجودي اذ لجوز ان لحدث بالعرض معنى هو وصف اعتباري مثل
روح القدرة **قوله** في الحالة الاولى هو المشار اليها بقوله اول ما يحدث من
القدرة **قوله** لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية بل يقولون ان الاستطاعة
لجوز ان تقارن الفعل وان تسبقه وهذا خلاف ما في شرح المواقف عن اكثر
المعتزلة من انهم قائلون بانه يستحيل تعلق القدرة بالفعل حال حدوثه وفي قوله
لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية رد لالزام في الشق الاول من شقي التقرير
المعبر عنه بما يقال اعني قوله فقد ذكروا مذهبهم حيث جوزوا مقارنة الفعل
القدرة وقوله ولانه يجوز ان يمتنع الفعل في الحالة الاولى لفقد شرط او وجود
مانع الى آخره رد للازم في الشق الثاني اعني قوله لزوم الحكم والترجيح من غير
مرجح ومن هاهنا اي ومن النظر الى انه يجوز ان يمتنع الفعل في الحالة
الاولى ولا نتفاء شرط او وجود مانع ويجب في الثانية لتمام الشرائط
ذهب بعضهم هو الامام الرازي وحاصل كلام الامام كما يؤخذ من شرح المقاصد
والمواقف انه ان اريد بالقدرة القوة التي هي مبدأ الافعال المختلفة سواء
كملت تاثيرها جهات ام لم تكمل فلا شك في كونها قبل الفعل ومعه وبعده
ولا في جواز تعلقها بالضدين اذ هي لحيث متى انضم اليها اراده احد الضدين
حصل ذلك الضد ومتى انضم اليها اراده الضد الاخر حصل ذلك الاخر
وان اريد القوة التي كملت جهات تاثيرها فلا خفاء في كونها مع الفعل بالزمان
لا قبله ولا خفاء في امتناع تعلقها بالضدين بل بالمتضادين مطلقا ضرورة ان
الشرائط المخصصة لهذا غير الشرائط المخصصة لذاك قال في شرح المقاصد
الا ان الشيخ يعني الاشعري لما لم يقل بتاثير القدرة الحادثة بمعنى لايجاد فرارا
التاثير والمبدأية مما يعم الكسب الذي هو شان القوة الحادثة وذلك لحصول

Copyright Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)